دور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث

الدكتور/
محمد خالد محمد عبد الله
أستاذ مشارك – جامعة القضارف

دكتورة/
أماني صلاح محمد شريف شاطر
أستاذ مساعد – جامعة القضارف

المستخلص

التطورات التقنية الهائلة التي شهدها مجال الإعلام والمعلومات في العقود الأخيرة جعلته محل اهتمام من قبل الحكومات ودوائر صنع القرار السياسي، وهدف الدراسة إبراز دور الإعلام ليصبح سلطة رابعة فاعلة في تشكيل وصنع القرار السياسي بدلا من كونه أداة تستخدمها الأنظمة في دول العالم الثالث لتوطيد السلطة وتفويض الأخر المعارض. المشكلة التي تناقشها الدراسة، هل يؤثر الإعلام في اتخاذ القرار السياسي في دول العالم الثالث، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي ، ومنهج دراسة الحالة، ونتاج الدراسة أن الإعلام ليس له المقدرة على التأثير السياسي وذلك للإمكانيات المحدودة للنظم الإعلامية الفرعية في دول النامية .

Abstract

Enormous technical developments witnessed by the media and information area in recent decades, which made him the concern by governments and political decision-making, and the goal of the study highlight the role of the media to become the fourth active power in the formation of a political decision-making rather than being a tool used by regimes in the Third World countries to consolidate power and delegating other exhibitions. The problem discussed in the paper, do the media influence the political decision-making in the countries of the Third World,Inductive descriptive and case study approaches were used، and the result of the study that the media does not have the ability to political influence and that of the limited possibilities for media sub-systems in developing countries.

مقدمة

الاتصال هو عملية لتبادل الحقائق والآراء والوسائل بين طرفين أو أكثر من خلال التفاعل بين المرسل والمستقبل بفضل المعلومات والأفكار والاتجاهات وتحدد عناصر العملية الاتصالية من خلال (القائم بالاتصال – مضمون الرسالة ووسائل الاتصال – المستقبل – والأثر والفاعلية) والمنتج من الاتصال هو الإعلام .

الإعلام كمنتج لعملية الاتصال الشاملة المجتمعات اكتسب قوة تأثير اجتماعية – ثقافية – سياسية واقتصادية وبالتالي أصبح محل اهتمام معظم محللي قضايا السياسية والمجتمع. وأن وسائل الإعلام بأنواعها (المرئية والمسموعة والمقروءة) يتمكن أن تستخدم بطرق تختلف باختلاف مناطق العالم والعوامل التي تؤثر في هذه الاختلافات تشمل العوامل الاقتصادية ، الجغرافية ، الدينية ، القيم ، الأنسانية ، الفلسفة السياسية والتطور التاريخي للمجتمعات .

تقع معظم دول العالم الثالث في القارات الثلاثة (إفريقيا ، أسيا ، أمريكا اللاتينية). يرجع أسباب التخلف إلى تأثير العامل الاقتصادي على حياة الشعوب ومرد ذلك إلى الاستعمار الاقتصادي تم العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية المؤثرة في حياة شعوب هذا العالم والمتمثلة بفكرة التكوين الاجتماعي والثقافي وجموده. وأن معيار التخلف السياسي والاجتماعي المقصود به ضعف المشاركة للجماهير في عملية صنع القرار السياسي لغياب الوحدة الوطنية التي تؤثر في تقوية الجهود والهادفة بتعجيل عملية التطور.

وفي دول العالم الثالث نجد الحكومات هي التي تملك السلطة وتضع خطوات التنمية من خلال التحكم المباشر (الملكية) وغير المباشر (الرقابة) أو أيهما معا ، ثم نجد الهيمنة على وسائل الإعلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد ونوع الحكم القائم في الدولة (شمولي أو تعددي ديمقراطي) .

ومن هنا تأتي المشكلة حيث تهيمن الحكومات في دول العالم الثالث على الإعلام والتأثير على الرأي العام وتستخدم الإعلام لتشكيل الرأي العام بما يخدم مصالحة وخططه الإستراتيجية الخاصة. واخص في هذه الدراسة التحليلية تأثير الإعلام في اتخاذ القرار السياسي بشي من التخصص في الأنظمة الشمولية والتعددية في السودان. حتى أتمكن من الخروج بنتائج تفيد حيثيات الدراسة ،في ظل التطورات التقنية الهائلة التي شهدها مجال الإعلام والمعلومات في العقود الأخيرة جعلته محل اهتمام من قبل الحكومات ودوائر صنع القرار ، ذلك للدور المحوري الذي اكتسبه الإعلام في تحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي فالإعلام يقود عمليات التفاعل (interaction Processes) بين المجتمع والدولة والمجتمعات والدولة ويسهم بشكل مباشر في تشكيل الرأي العام ، لذلك أصبحت الدول والمجتمعات تولي عناية خاصة لمؤسسات الإعلام وتوفر لها المعينات اللازمة حتى يكون مردود النشاط الإعلامي في صالح توسيع المشاركة السياسية. وإكساب النظم السياسية الشرعية والتأييد الشعبي . كما يمكن للإعلام من الناحية العملية ، إذا وظف التوظيف السليم في اتجاه دعم مشاريع الاندماج الاجتماعي والوحدة القومية .

مشكلة الدراسة :

بنظرة عميقة في مجريات الحياة السياسية لدول العالم الثالث ، هل يؤثر الإعلام في اتخاذ القرار السياسي في دول العالم الثالث أم أن التعارض والتضارب في المصالح بين سياسات وتخطيط الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث أدى بدوره لعدم الفاعلية في التأثير على اتخاذ القرار السياسي .

فرضيات الدراسة :

تنطلق هذا الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الإعلام يؤثر في اتخاذ القرار السياسي إلا أن هذا الدور يتضاءل في معظم دول العالم الثالث ، ويتعدى الإعلام دور البعد السياسي ليشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافي .

أهمية الدراسة:

عمق تأثير الإعلام في اتخاذ القرار السياسي وانعكاسها على مسائل الاستقرار السياسي والتنمية السياسية والاجتماعية في بلدان العالم الثالث بصورة عامة والسودان على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة :

إبراز دور الإعلام ليصبح سلطة رابعة فاعلة في تشكيل وصنع القرار السياسي بدلا من كونه أداة تستخدمها الأنظمة في دول العالم الثالث لتوطيد السلطة وتفويض الأخر المعارض .

منهجية الدراسة:

يتم تحليل الإعلام وتأثيراته في هذا الورقة بوصفه شبكة معقدة من الجماعات التي بينها تفاعل مستمر ، وحجم التغير في النظام الكلي ، والاتجاه الذي يمضي فيه ضمن السياق الاجتماعي – السياسي للعملية السياسية ، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي ، ومنهج دراسة الحالة عن أوضاع الإعلام في الدول النامية .

وتناولت الورقة حل المشكلة من خلال مبحثين ،بنية ودور الإعلام في التأثير علي القرار السياسي في دول العالم الثالث، و النظم الإعلامية الحاكمة في دول العالم الثالث.

المبحث الأول

بنية ودور الإعلام في التأثير على القرار السياسي في دول العالم الثالث

أدى الإعلام بوسائله وأدواته وقوالبه وأشكاله وأساليبه المختلفة عبر العصور أدوارا محورية ومهمة في الكثير من القضايا والشئون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وأسهم في الإطار ذاته في بلورة فكرة لم شمل العائلة والتكامل الأسري في عملية البناء المجتمعي وإرساء دعائم المجتمع والدولة بكل مكوناتها(١)، فلقد تغيير المشهد الاجتماعي تماماً في داخل كل بلد وفي العالم كله مع توسع الإعلام ففي الوقت الذي سميت فيه التقنيات الحديثة النقل الفوري للبناء، محققة بذلك النبوءة التي ترى تحويل العالم إلى قرية، دعمت هذه التقنيات تفوق البلدان الأكثر تطورا صناعياً وبالتالي قام بحكم الواقع نظام إعلامي عالمي جديد وأخذت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وبين العالم المتطور والعالم السائر في طريق التطور تزداد عمقاً(٢).

وقد أخذت المؤسسات الإعلامية تحظى باهتمام الحكومة و(العامة) وذلك باعتبارها مؤسسة متشعبة وتكلفة نشاطها كبيره ولأنها مهمة من الناحية السياسية وأن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة والمجتمع مع هذه المؤسسة مهمة من خلال فهم الحكومة والمجتمع . وكذلك فهم عجلة العملية الإعلامية فالمؤسسة الإعلامية لا تستطيع البقاء مستقلة عن البيئة المحيطة بها ولكن تأخذ لحد ما شكل ولون الهيكل الاجتماعي والسياسي الذي تعمل من أجله وهناك علاقة صحيحة وعفوية بين المؤسسات الإعلامية والمجتمع من الطريقة التي يتم بها تنظيم هذه المؤسسات ومراقبتها(٣) ويلاحظ وجود علاقة بين التغيير الإعلامي والتغيير السياسي فالدور الجديد للإعلام وما يرتبط به من وسائل ومضمون وأدوات يؤثر في التغيير السياسي ، وذلك بالتطور في القيم والقنوات

(١) ماجي الحلواني –الإعلام و قضايا المجتمع – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٦م صفحة (٢٥).
(٢) فرنسيس بال – ترجمة حسين العودان – مراجعة و إشراف زكي الجابر و ثريا متولي –وسائل الإعلام و الدول النامية – المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – إدارة الإعلام – ١٩٨٢م ص(٤٤).
(٣) وليم إيه رو– الصحافة العربية – الإعلام الإخباري و عجلة السياسة في العالم العربي – ترجمة د.موسى الكيلاني –مركز الكتاب الأردني – عمان ١٩٨٩م ١٨.

السياسية في إطار الاتجاه نحو المجتمع الحديث ، أي أن أنماط الإعلام المتقدمة تؤثر في التغيير السياسي[١] . يمكن القول أن لكل المجتمعات سياسات اتصال قائمة سواء كانت واضحة في الدساتير والنظم القانونية وغيرها من القواعد والإجراءات أو متضمنة من الممارسات الشائعة ومع ذلك غالباً ما تكون هذه السياسات مستترة أو غير معلنة ومجزأة ولا تشكل كياناً واحداً ، وليست العبرة بالتشريعات والقواعد القانونية في كل الأحوال ولكن العبرة بالممارسات الفعلية التي تعكس روح التشريعات لصالح النظام الاتصالي ولكن يصح القول أيضا أن النظام الاتصالي هو الذي يقوم في بعض الحالات بتحديد الاحتياجات الاتصالية للمجتمع في ضوء تصوره لمصالحة وبالتالي تحديد الوظائف والقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشبع تلك الاحتياجات .

بنية الإعلام في دول العالم الثالث : يقوم بالنشاط الإعلامي والاتصال في أي دوله العديد من الهياكل الإعلامية كالمؤسسات الصحفية والإذاعية وأجهزة الخدمات المختلفة (زراعية – صحية – اجتماعية – ثقافية – سياسية – تعليمية – توعية – إرشادية) الأمر الذي يقتضي بالضرورة وجود سياسة اتصالية تضمن التنسيق أو تكرارها وبالتالي إصدار الموارد الوطنية خاصة في الدول النامية ، كما لم يعد من الممكن ترك الإعلام ، بلا تخطيط ، أو سياسة واضحة لأن هذا سيؤدي ، إلي عرقلة قضايا التنمية ، والتحول ، ويضع عقبات في طريقها[٢].

فالسياسات الاتصالية قد تكون ع امة أو متخصصة ولا بد من توفير الجو الصحي لها وهي الحرية في التعبير . ولا بد كذلك من التخطيط الإعلامي من خلال توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة خلال سنوات السعي من أجل تحقيق أهداف معينه مع الاستخدام الأمثل لها والتي تقوم على (المدى الزمني – معرفة الواقع – تحديد الأهداف والوسائل) وأن كأن على المدى الطويل أو القصير ولا بد أن لا يكون هناك

(١) محمد علي العويني –الإعلام السياسي العربي المعاصر – الطبعة الأولى –مكتبة الانجلو مصرية – القاهرة –١٩٨٥م – ص(٢٥) .
(٢) ليلي عبد المجيد – سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث تقديم خليل صابات – ألطابعي – العربي للطبع – والنشر والتوزيع – القاهرة – دت ص ٩٨ .

تعارض وتضارب بين السياسات والتخطيط إلا أن التخطيط الإعلامي في الدول النامية يواجه العديد من الصعوبات منها:

١. عدم الاستعانة بالمخططين الإعلاميين في وضع السياسات العامة للدولة والسياسات الإعلامية في الخطط التي توضح لوسائل الإعلام تأتي في مرحلة متأخرة وتهدف فقط إلى نشر معلومات أو أفكار محددة .

٢. قد لا يعرف المخططون تماماً احتياجات الجماهير المستهدفة واتجاهاتها بسبب نقص في البحوث[١].

٣. وجود اختلاف بين ما يريده الناس على مختلف المستويات وما يحتاجون إليه فعلاً.

٤. عدم وجود قنوات اتصال محلية في غالبية الدول النامية تهتم بإشباع الاحتياجات المحلية بسبب مركزية وسائل الإعلام وعدم الاستعانة بالوسائل المحلية مثل خطب الجمعة.

٥. خضوع بعض وسائل الإعلام مثل السينما والصحافة في العديد من الدول لسيطرة القطاع الخاص وعدم اهتمام تلك الوسائل في كثير من الأحيان بقضايا التعبير الاجتماعي والتحول الاقتصادي وتركيزها (السينما) على الترفية أو الاهتمامات المحدودة لأصحابها أو المسيطرة عليها .

٦. اتسام وسائل الاتصال التي تسيطر عليها الدولة مثل الراديو والتلفزيون في غالبية الدول النامية بطابع دعائي الأمر الذي يفقدها فاعليتها.

٧. ضعف الصلة بين الباحثين والإعلاميين والمهنيين الممارسين في هذا المجال.

٨. من الصعوبات التي تواجه الخطط الإستراتيجية طويلة المدى التغيرات السريعة في التكنولوجيا والاتجاهات المستقبلية.

(١) محمد مصالحة – السياسية الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي – لندن – دار الشروق – ١٩٨٦م – ص ٣٥ ، أنظر ليلي عبد المجيد – المصدر السابق ص١٣،١٤.

٩. الحاجة لتعديل الأهداف والأغراض والوظائف الاجتماعية للاتصال وفقا لما يحدث من تغيرات مستمرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

١٠. محاولة التوفيق بين الغرض الاقتصادي لوسائل الإعلام (محاولة لإيجاد مصدر تميل ذاتي لها أو تحقيق ربح) والغرض الاجتماعي لهذه الوسائل الساعي لتشجيع وأحداث تغيرات حقيقية في الاتجاه أو السلوك.

١١. مشكلة اختلاف اتجاهات وخلفيات العاملين المشتركين في مختلف مراحل العملية الاتصالية الأمر الذي يؤدي أحيانا إلي سوء فهم .

١٢. ينبغي عدم إغفال أثر العوامل السياسية عند تخطيط الاتصال أو عند تنفيذه[١].

إلى جانب ذلك مشكلة التفاوت الجسيم بين القدرة الاتصالية للدول الصناعية والنامية والتي ترجع إلى أسباب كثيرة بعضها تاريخي وبعضها خاص بضعف الإمكانيات الاقتصادية والمهنية والتجاهل الدولي والعزلة الجغرافية والاجتماعية والثقافية بين الدول بعضها البعض[٢].

إن الجمهور كعنصر مهم في عناصر العملية الاتصالية ، وهو ليس حاصل جمع عدد من الأفراد ولكنه يعني جماعة ما تجمع بين أفرادها خبرات مشتركة وظروف حياة معينة ، وأن كانت هناك اختلافات كبيرة بين أفراد الجمهور سواء من حيث الفروق الشخصية (السن – الجنس – المستوى التعليمي – المهنة) أو الفروق الاجتماعية (الانتماءات الطبقية والسياسية والأيديولوجيات والمعتقدات الدينية) وديمقراطية الاتصال تعني :

أ. أن يصبح الفرد شريكاً فعالاً في العملية الاتصالية .

ب. التنوع في مضمون الاتصال بما ينتج فرصة الاختيار ويجعل الفرد قادراً على تكوين آرائه ، واتخاذ قراراته بناء على معلومات كافية .

(١) يحي أبوبكر وآخرون – تطوير الإعلام في الدول العربية – الاحتياجات والأولويات – تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري – رقم ٩٠ باريس اليونسكو ١٩٨٣م ص ١١ – انظر شون ماكبريد وآخرون – أصوات متعددة وعالم واحد – الاتصال والمجتمع اليوم وغدا – الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١م ص ١٥٦.

(٢) ليلى عبدالمجيد ، سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث ، مصدر سابق –ص(١٠٧) .

ت. تصحيح اتجاه الاتصال المتدفق من أعلى لأسفل لا التدفق الرأسي بالجمع بينه وبين الأفقي بحيث يصبح التدفق حراً متوازناً .

ث. تعدد قنوات الاتصال ووسائله وأدواته .

ج. أن تكسب وسائل الاتصال شرعيتها بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية و استجابتها لاحتياجاتهم .

ح. أن تزداد المشاركة الاجتماعية في إدارة وسائل الاتصال واتخاذ القرارات الخاصة بها كماً و كيفاً .

خ. تشجيع الجمهور على إبداء وجهات نظر نقدية .

د. إتاحة حق المشاركة في الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري لكل الناس دون حدود أو قيود ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية .

إلا أن هناك معيقات لتحقيق الديمقراطية في الاتصال منها :

- سيطرة بعض الجماعات من خلال مصالح خاصة و سعيها للربح أو سيطرة دول العالم لهذه الوسائل
- احتكار المهنيين للاتصال .
- الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة من دول العالم الثالث .
- عدم كفاية قنوات الاتصال ووسائله وأدواته .
- عدم توفر المرافق الأساسية للاتصال أو نقصها .
- البيروقراطية أو المركزية في رسم خطط الاتصال وتنفيذها تؤثر على النظام الاتصالي وتقلل فعاليته التي تؤدي إلى الجمود ورفض التجديد والابتكار والتدرج الهرمي في السلطات وعدم الاهتمام باستجابات الجمهور .
- الايدولوجيا الخاصة بكل دولة .

- اعتبارات التقييد العملي للمشاركة في الاتصال في إطار السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع .

و في الواقع هناك بعض المشاكل الأخرى مثل :

١. إمكانية الاحتفاظ بالنظام المفتوح في الاتصال ، أي أشراك الجمهور في العملية الاتصالية .
٢. كيف يمكن التنبؤ أو التحذير من النتائج الاجتماعية والاقتصادية لنشاط مشروع الاتصالات التي تمليها التوقعات وآمال جمهور هذه الوسائل .
٣. كيف يمكن تلبية الاحتياجات المتنوعة أو المختلفة أو ربما المتناقضة إلى جانب الديمقراطية لا بد أن تراعي الجمهور في :
   أ. حق الفرد عن التعبير .
   ب. حقه في الحصول على المعلومات .
   ت. حق المواطن في تكوين آرائه بصورة موضوعية[١] .
٤. توفير الحماية للفرد .
٥. نشر وجهات نظر الأفراد .
٦. تشجيع الفرد على النقد .
٧. ضمان حصول الجمهور على المعلومات .
٨. ضمان حق الفرد في الخصوصية[٢] .

أسباب التخلف الإعلامي:

وعن أسباب التخلف الإعلامي يختلط أحيانا في البحث عن أسباب التخلف بصورة عامة ، أضف إلى ذلك أنه ليس من السهل دائماً التمييز بين أسباب التخلف الإعلامي وأوجه التخلف الأخرى و يلقى الإعلام ثلاثة معوقات أساسية في هذه الظاهرة هي :

(١) مصطفى المعموري – النظام الإعلامي الجديد سلسلة عالم المعرفة -٩٤م الكويت –المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ١٩٨٥م ص(٧٩) –انظر حسن محمد طوالبة – تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال –وزارة الثقافة و الإعلام دائرة الشئون الثقافية – حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد سبتمبر ١٩٨١م ص(١٨١) .

(٢) ليلى عبد المجيد، سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث – مصدر سابق –ص(٨٧-٨١).

أ. الأمية :

وفي بعض الدول تشكل الأمية عقبة في الاستماع إلى الإذاعة (الكونغو – تشاد) كما أن للمتعلمين حظاً أكبر في الحصول على مذياع .

ب. التنوع الاجتماعي :

بالرغم من أنه أقل أهمية من الأمية إلا أنه يشكل عائقاً في سبيل إقامة نظام إعلامي كثيف ويرتدي هذا المعوق وجهين الأول يتعلق بتوزيع الطبقات الاجتماعية والثاني بعدم التجانس الثقافي والاجتماعي .

ج. ما فوق السلطة :

وهي الحزب الوحيد – السلطوية – السلطة الشخصية.

نلاحظ أن البناء الإعلامي في دول العالم الثالث تجاهل لأغلب المعوقات التي تقدمها وسائل الإعلام، وبرامج التعليم واحتياجات السكان في الريف واحتياجات الفقراء في المناطق الحضرية كما أهملت تلك البرامج في العديد من الدول الاتصال كسند وعون للتنمية ولم تستعد بما يسمى بالاتصال التنموي. ومن حيث الاندماج العرقي وتداخل اللغات من خلال التزاوج المتواصل بينهم والتشابه الثقافي في نسق المعتقدات، والعلاقات الطبيعية وغير العادية وأعراف المجتمع الأساسية[1] إذاً بشكل عام الإعلام متحيز للمدينة وقريب من السلطة .

إذا نتفق على أن جوانب الضعف في البناء الحالي لوسائل الإعلام في الدول النامية هي :

١. عدم كفاية قنوات الاتصال (التلفزيون – الصحافة) .

٢. عدم وجود رجع الصدى (من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة).

(١) إسماعيل صبري عبدالله – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب -١٩٧٦م ص(٥) ، انظر محمد نبيل نوفل – التعليم و التنمية الاقتصادية – القاهرة – الانجلو مصرية -١٩٧٩م –ص(٨٧-٨٨) – انظر صالح أبو إصبع الإعلام و التنمية – نموذج مقترح للاتصال التنموي في الاطار العربي الإفريقي –مؤسسة البيلي للصحافة للطباعة و النشر –دبي – الطبعة الأولى -١٩٨٥م ص(١١-١٢).

٣. عدم وجود تنسيق متكامل بين الإعلام ومختلف المؤسسات والبرامج التنموية المعنية بالتنمية .

٤. عدم الاهتمام بالتدريب الإعلامي للقائمين بالاتصال[١].

المبحث الثاني

النظم الإعلامية الحاكمة في دول العالم الثالث

فنجد أن النظم الإعلامية تتباين تبعاً للمجتمعات السائدة وأساليب نظرياتها الإعلامية المنبثقة وطرق تأثيرها ويمكن تقسيم النظم الإعلامية وطبيعة تلك المجتمعات إلى :

أولاً : نظم الإعلام في المجتمعات الشمولية :

تنطلق علاقة حكومات الأنظمة السياسية الشمولية والنظم الإعلامية السائدة فيها على محورين أساسيين :

أ. موقف الأنظمة السياسية الشمولية في حق المواطن في أنشاء وتملك الوسيلة الإعلامية .

ب. موقف هذه الأنظمة في طبيعة الممارسة الإعلامية والرقابة عليها في المجتمعات التي تحكمها الأنظمة الشمولية وغالبها مجتمعات (دول العالم الثالث) تتفاوت نظرتها إلى هذين المحورين ولكنها لا تخرج عن المواقف الثلاثة الآتية :

(١) عدم السماح للمواطنين بتملك الوسيلة الإعلامية والمشتغلون في وسائل الإعلام الحكومية خاضعون لسياسات رقابية لخدمة النظام السياسي ولا تتيح مجالاً للنقد أو مساحة للمشاركة السياسية وهذه فلسفة ذلك النوع من الأنظمة الشمولية التي ترى أن وسائل الإعلام يجب أن تكون لسان حال الدولة وخاضعة لسيطرتها.

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم – الإعلام العربي – دورية الدراسة الإعلامية و العربية – السنة الثانية – العدد الأول – تونس– ١٩٨١م ص(١٦٩-١٧٣) لجيهان رشتي –مقال.

(٢) السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مثل الصحف والمجلات على أن تبقى الإذاعة والتلفزيون مملوكة للنظام السياسي وتحت إدارته ورقابته الذاتية باعتبار أنهما جهازان رسميان ما يبث فيهما يعبر عن سياسة الدولة ولا يعني ذلك حرية ممارسة العمل الإعلامي في الوسائل المطبوعة بعيداً عن رقابة الدولة.، بل أن العاملين أيضاً يخضعون لأنظمة وقوانين تضبط العمل وتفرض الرقابة عليه ، وهذه القوانين تخدم النظام السياسي ، وأن أعطت مساحة نسبية في حرية الرأي والتعبير فهي تعاني من الرقابة السياسية ، وهذه الرقابة هي من بعث المشكلات التي تعاني منها وسائل الاتصال وتتمثل في تعطيل المطبوعات بعدم نشرها أو توزيعها وبدلاً من أن تكون وسائل الاتصال هذه أدوات وقنوات للتعبير عن مشاركة الجمهور في الحياة العامة فأنها تصبح (صوتاً) رسمياً معبراً عن ما تريده السلطة السياسية فحسب وهذا النوع هو الغالب .

(٣) السماح للمواطنين بتملك وسائل الإعلام المطبوعة مع بقاء الإذاعة والتلفزيون تحت سيطرة النظام ، وهذا النوع شبيه بالذي قبله إلا أن الفارق الجوهري بينهما هو مساحة الحرية المعطاة للصحفيين إذ تتمتع وسائل الإعلام المطبوعة في هذا النوع من النظم بقدر من الحرية أو ممارسة المهنة بعيداً عن الرقابة الصارمة التي تمنع الرأي الآخر وتحول دون المشاركة الحقيقية للمواطن في العميلة السياسية من خلال وسائل الإعلام .

ثانياً : نظم الإعلام في المجتمعات الديمقراطية :

و تقوم على:

١. مجتمع السوق MARKET SOCIETY.

٢. مبدأ المشاركة PARTICIPATION.

يعني مجتمع السوق حرية الأفكار وأسس لهذا المفهوم الفلاسفة الليبراليون وينطلق المفهوم من فرضية أن المواطنين أعضاء قادرون على التمييز بين هذين النوعين وتعني المشاركة أن المواطنين أعضاء مشاركون في العملية الديمقراطية من خلال ضمان حريتهم في التعبير عن كل ما له علاقة بحياتهم الخاصة أو بشئون المجتمع الذي يعيشون فيه وبالوسائل التي يريدونها ومن هذين المصطلحين اشتقت كثير من المفاهيم الإعلامية فلقد تبنت السياسات الليبرالية نظماً إعلامية تكفل حرية توفير المعلومات لهذا السوق (المجتمع) ومن أبرزها رفع القيود الحكومية عن حرية تملك الأفراد أو لوسائل التعبير المختلفة ، فكانت الملكية الشخصية والملكية المختلفة وغيرها من أنواع الملكية التي منحت المواطن حق التعبير وحرية الكلمة ورفع الرقابة عن النشر إلا في الحدود الضيقة .

ثالثاً : النظام الإعلامي في المجتمع المسلم :

يعتمد على منهج واحد ينطلق من قواعد الشريعة الإسلامية من مصادرها الرئيسية مهما تنوعت هذه المجتمعات في جنسها ولغتها وتباعدت في جغرافيتها، فالإعلام يكشف عن نفسه من خلال نشرات الأخبار وسوق الإحداث عن فلسفته ومذهبه وتقديره الخاص لما يكون وهو في مواد الثقافة والترفيه[1] فالإعلام الإسلامي يتجه نحو غرس العقائد والعبادات التي يتبناها[2] والنظام الإعلامي للمجتمع المسلم هو جزء مكمل أيضاً لأنظمة الدولة الإسلامية ومؤسساتها التي هي جهاز من أجهزة الدولة نخلص لأن التملك لوسائل الإعلام محاط بقيود من الهيمنة والرقابة في الملكية وحق الملكية تحدد بالتالي معايير الممارسة وأن من يقوم بتقديم الدعم المالي لوسائل الإعلام أياً كأن أو من له سلطة اقتصادية فله القدرة على السيطرة على الجهاز الإعلامي وملكية الحكومة لوسائل

(١) محمد الغزالي –النظرة الإسلامية في الإعلام و العلاقات الإنسانية –بحث مقدم إلى مؤتمر الثالث لمنظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٧٩م .

(٢) د.سيد محمد سادات الشنقيطي – العلام الإسلامي المفهوم و الخصائص – المسلم للتوزيع و النشر –الرياض–ب ت–ص(٧٦) –إبراهيم الدق دقي –نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية – مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي –دون دار –١٩٨٦م –ص(٩٥) –و انظر محمد الخدعان –وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام –رسالة مقدمة لكلية الدعوة و الإعلام بالرياض –١٩٩٦م ص(٤).

الإعلام هو النموذج السائد في الدول التي تهتم بالتكامل الأيدلوجي أو السياسي[1].

نخلص إلى أن الإعلام من خلال وسائله وتأثيره لابد وأن يكون إيجابياً يصب في اتجاه خدمة الدولة على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ولا بد أن يكون تكريس الجهد منصباً نحو خلق قوة داخلية للدولة من خلال التنمية والتطور على المستوى الداخلي وتحقيق الرفاهية ومن ثم الاستقرار السياسي داخل حدود الدولة حتى تكون عضو فعال في المنظومة الإقليمية أو الدولية إلا أننا نلاحظ ضعف أو انعدام هذا الدور على مستوى بعض دول العالم الثالث بشكل عام من خلال الجوانب والأبعاد التي تحكم أركان الدولة.

ففي البعد الاجتماعي لا بد أن يحقق الإعلام دورة خاصة بعد التقدم العلمي والاجتماعي والتكنولوجي السريع في المجتمعات الحديثة والذي أبرز أهمية الإعلام في هذا التطور من خلال إحاطة أفراد المجتمع بما يجري من أحداث وتطورات وضرورة أيضاً تحقيق تماسك البنيان الاجتماعي وتوثيق الصلات بين الحاكم والشعب وضرورة تحقيق ذلك عن طريق وسائل الإعلام يتم التعبير عن رغبات الجمهور وتطلعاتهم وتعزيز التقارب الدوليّ بين الشعوب وما تنقله من قيم عبر الحدود إلى الأمم وبذلك تسعى وسائل الإعلام في اتجاهين :

الأول : أنه قوة إيجابية في المجتمع يعمل على دعم وتماسك بنائه والتعبير عن قضاياه وتكشف عن الفساد والمحاباة والانحراف وتسهم في دفع عجلة التنمية .

الثاني : قد تكون سلبية أن لم يحسن استخدامها إذ تعمل على تخريب المجتمع وتفتيته وتحطيم معنوياته وتشويه شخصيته الوطنية بغرس قيم غريبة ، إذاً فهم وسائل الإعلام واستخدامها يصبح ضرورة للتعامل معها ، والتي

(١) د.جون مارتن –مصدر سابق –ص(٣٧-٣٨) وانظر عبدا لقادر طاش – الإعلام وقضايا الواقع الإسلامي – مكتبة العبيكان – الريـ ض – ١٩٩٥م ص ١٠٢.

يمكن أن تكون قوة خير لصالح المجتمع أو شر تسهم في تعطيل قواه[١].

فلا بد للإعلام أن يقوم بنشر المعلومات والحقائق واضحة والأخبار والوقائع والموضوعات المحددة والأفكار المنطقية والآراء الراجحة مع ذكر مصادرها لخدمة المصالح العامة، ولابدّ أن يخاطب عقول الجماهير وعواطفهم وأن يقدم المناقشة والحوار والإقناع وينزع نزعة ديمقراطية وعلى هذا لا بدّ أن تتسم العملية الإعلامية بالأمانة والموضوعية وهنا تكمن مشاكل دول العالم الثالث .

المشاكل الاجتماعية:

إن رغبة الشعوب الجديدة في التقدم السريع خطر أن تأثير وسائل الإعلام سيزيد في المطالب والرغبات الشعبية بسرعة أكبر مما تستطيع الإمكانيات الاقتصادية والنمو الاقتصادي أن يشبع تلك الرغبات، فتحسين الظروف الصحية والاجتماعية والتعليمية قد يصبح قصير العمر وبدون تطوير للمؤسسات الضرورية والتي تجعل تلك التطورات تعيش وتتطور. علاوة على ذلك فعملية التطور في المجتمعات الانفعالية تحطم البناء الاقتصادي والاجتماعي بصورة غير منظمة[٢].

المشاكل الاقتصادية :

لا يستطيع أحد أن يجادل في أن التنمية الاقتصادية أساسية في الدول النامية والظروف الاجتماعية للحياة واستقرار الحكومة وفاعليتها كلها عوامل هامة في تحديد احـ مالات النمو الاقتصادي ويجب أن لا ننسى أن هذه الظروف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والسياسية وزيادة تعداد السكان يولد ضغط اجتماعي على حكوماتها لمقابلة المطالب الاجتماعية كالتعليم والإسكان والرعاية الصحية وغيرها من

(1) Harold lass well (The structure & Function of Communication In Perspectives Or Mass Communications -Ed warren Aqee- PH AUT and E، Emery (New York- Harped، Raw ، P 9 1982 .

(2) Nile J.Snelser- Mechanism Of Change And Adjustment To Change Industrialization and Society ، In Bert F ، Hoselitz and Wilbert E.Moor (ed) Mouton . UNICCO، 1966-P.P(43-44).

الخدمات التي تحتاج إلى أموال ضخمة كان يمكن الاستفادة منها في رفع معدلات التنمية. أيضاً قلة مصادر الثروة ورأس المال ومعدلات الادخار وقلة نسبة المهنيين والخبراء يجعل مهمة التطوير الاقتصادي أكثر صعوبة ذلك فضلا عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المجتمعات النامية سوف يخلق عدة تناقضات بالرغم من أنها سوف تساعد على المدى الطويل على حل مشكلات المجتمعات النامية وهناك علاقة قوية بين التغيير الاقتصادي وعناصر التحول الأخرى في أغلب المجتمعات فمن الواضح أن التغيير الاقتصادي يتولد عنه تغيير اجتماعي وسياسي .

المشاكل السياسية:

وجدنا في القرن العشرين أن العناصر الضرورية اللازمة لقيام الديمقراطية في المجتمعات النامية ينقصها نسبة عالية من المتعلمين و درجة عالية من التصنيع ونظام زراعي قائم والتوزيع العادل وطبقة متوسطة متحررة من المهنيين والعمال، نظام سياسي مستقر . لذلك حينما زرعت بذور الديمقراطية في ارض الدول النامية لم تثمر، هذا الفشل جعل علماء السياسة في النصف الثاني من القرن العشرين يعيدون النظر في تطبيقات النظرية الديمقراطية، و كانت نتيجة ذلك أن خرجوا بالنتائج التالية :

١. أن الديمقراطية ليس من الضروري أن تناسب كل دولة .
٢. أنه إذا لم يتوافر الاتفاق على الأساسيات في المجتمع في النظام السياسي القائم على تعدد الأحزاب سيؤدي إلى زيادة الانقسام و الفرقة .
٣. أن عملية التغيير والتطوير قد تتأخر إذا لم تحدد أهداف السياسيين وإذا لم يسعوا كجبهة واحدة تدفع نفس الاتجاه لتطوير البلاد ونشر القيم الجديدة .

النظرية الجديدة تنادي بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لقيام الديمقراطية أن تم ذلك بطرق غير ديمقراطية فما أن وجود واجهات للديمقراطية لا يعني أن دافع الديمقراطية كله يكمن وراءها كذلك اختفاء الواجهات لا يعني أن الاحتمالات

البعيدة للديمقراطية معدومة[١]. فتلك الدول تبدأ تطورها من مستوى مرتفع جداً من التعقيد وصل إليه الغرب في قرون عديدة والثمن الذي تدفعه تلك الدول للتقدم التكنولوجي هو تقييد تطبيق النظام الديمقراطي، تلك هي الأزمة التي تواجه قادة المستقبل في الدول النامية، فالقادة لا يستطيعون تطوير بلادهم من دون التأييد الشعبي المستمر و لكن التطوير يجب أن يتم بمساعدة الخبراء و بطرق استبدادية ، فالأنماط التقليدية للديمقراطية الغربية لا تناسب الدول النامية ولا يمكن تطبيقها والتطلع لنقل أنماط الديمقراطية الغربية للدول النامية قدر لها الفشل الأكيد ، ذلك لأن الدول النامية لن تمر أبداً بالظروف التي سببت نجاح الديمقراطية في الغرب وأي محاولة لفرض الديمقراطية الغربية في مرحلة مبكرة على الدول الجديدة هي محاولة غبية ومقدر لها الفشل ، مما يعني أن أهداف الدول النامية أولاً وأساساً اقتصادية ثم اجتماعية وأخيراً و ليس بالضرورة سياسية[٢].

ولكن هناك خطورة في أن القادة حينما يعجزون عن تحقيق الأهداف قد ينتشر الشعور باليأس بين المواطنين الذين لديهم القدرات والمهارات اللازمة لتحضير المجتمع وتطويره . فحينما يتحدث القادة عن برامج جذرية للتغيير ويفشلون في تحقيق نتائج ملموسة سيؤدي ذلك إلى انخفاض عام للمستويات في جميع أنحاء المجتمع يمكن النظر إليها على أنها مشاكل اتصال[٣].

فمشكلة التطور الاجتماعي السياسي يمكن أن نفكر فيه على أنها مشكلة من مشاكل نشر الثقافة . وتكييف أنماط الحياة القديمة و إدماجها مع المطالب الجديدة، ومن الناحية التاريخية يمكن أن ننظر الى تطور نظام الدولة القومية على أنه العنصر الأساسي الذي يقوم على الانتشار التدريجي لما يمكن أن نسميه بثقافة العالم في جميع

(١) برهان غليون – تكوين الجماعة الوطنية – او حول الوحدة الوطنية – المستقبل العربي (٦) ١٩٩٦م –الوحدة بيروت .
(٢) جيهان رشتي ـــ نظم الاتصال و الإعلام في الدول النامية – مصدر سابق –ص(٧٤-٧٩) .
(٣) فرنسيس بال – ترجمة حسين العودان –مراجعة و إشراف زكي جابر – وسائل الإعلام و الدول النامية – المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – إدارة الإعلام –١٩٨٢م ص(٩) .

أنحاء المجتمعات[١].

ويمكن النظر إلى التطور السياسي من وجهة النظر على أنها تتضمن تغييراً اجتماعياً وثقافياً سريعاً مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالإحساس القومي أو الأنماط المحلية ولتحقيق التكيف بين مطالب ما هو عالمي وما هو محلي يجب أن يعمل النظام السياسي باستمرار على أن يوفر للناس ما سقبلونه على أنه توازن مقبول بين المستويات العالمية للمجتمع الحديث والاهتمامات الخاصة لعناصر معينة في المجتمع[٢].

الأوضاع الإعلامية :

لقد كأن ضغط الاتصال هو الذي أدى إلى انهيار المجتمعات التقليدية ، وفي المستقبل سيقرر خلق وسائل جديدة للاتصال وقبول أنواع جديدة من المضمون الإعلامي، بشكل حاسم احتمالات بناء الأمم . ففي جميع أنحاء العالم نشط الاتصال القادم من الخارج الآمال والمخاوف من أنواع الحياة الجديدة التي أصبحت بدورها مختلطة بذكريات التقاليد القديمة . عملية إعادة خلق مجتمع جديد تعتمد على الطرق التي أصبح الناس يقبلون بمقتضاها استخدام أنواع وأبعاد جديدة من الاتصال الاجتماعي[٣].

والنظم الإعلامية أو نظم الاتصال في أي مجتمع تعكس البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي نعمل فيه. فهذه الظروف تؤثر مباشرة على وسائل الإعلام وانتشارها ، ذلك لأن وسائل الإعلام تتطور وتنمو بنفس النسبة التي يسير بها التطور الاقتصادي والاجتماعي . ففي كل مرحلة تطور تظهر في المجتمع وسائل إعلام تناسب هذا التطور . معنى هذا أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تتطور بحيث تسبق نواحي التطور الأخرى المتصلة بها . في وقت من الأوقات قد تتطور إحدى عناصر المجتمع

(١) جيهان رشتي – مصدر سابق – ص (٨٠).
(٢) جيهان رشتي ،المصدر أعلاه – ص(٨٣-٨٤).
(٣) جيهان رشتي ، المصدر أعلاه .ص ٨٥.

بسرعة اكبر من العناصر الأخرى و لكن على المدى الطويل تتساوى التطورات[1].

فبناء الاتصال الاجتماعي يعكس بناء و تطور المجتمع؛ وحجم النشاط الاتصالي – أي تطور وسائل الإعلام وجماهيرها– وانتقال أدوار الاتصال الفردية الموجودة في المجتمع التقليدي الى مؤسسات، و اتساع وتعدد سلاسل الاتصالات يعكس التطور الاقتصادي في المجتمع، وملكية إمكانيات الاتصال والاستخدام الهادف للاتصال، والسيطرة على الاتصال كل هذا يعكس التطور السياسي وفلسفة المجتمع ومضمون الاتصال في أي وقت معين يعكس نمط القيم في المجتمع والأنماط التي تسير عليها شبكات الاتصال التي تحدد أين ستذهب المعلومات؟ ومن سيشاركها مع من ؟ ، وتعكس تآلف الثقافة والجغرافيا في داخل المجتمع .

دور الجماعات في المجتمعات الانتقالية :

تواجه وسائل الإعلام في دول العالم الثالث مشكلة هامة وهي عدم وجود جماعات منظمة تقوم بمعاونة ومساندة وسائل الإعلام فوسائل الاتصال الشخصية التقليدية تقوم بخدمة العائلة والقبيلة والجماعة المحلية ، وهذه الجماعات تعمل أساساً على تكوين رأي عام قومي لا نجدهم مرتبطين أو منتسبين في هيئات رسمية أو غير رسمية ولكنها منعزلة وليس هناك صلات أو روابط بينها والجماهير التي اعتادت أن يتولى الغير اتخاذ القرار نيابة عنها ، لا تشعر بالحاجة إلى المساهمة في تكوين رأي عام عن الموضوعات القومية ، لهذه الأسباب جميعها نجد أن دول العالم الثالث تنقصها العناصر الأساسية الأزمة لتكوين مؤسسات او تنظيمات اختيارية أساسية وهو الذي يميز الديمقراطيات الصناعية .

لذلك نجد أنه من الصعب بناء وسائل قوية وتأخر وسائل الإعلام يؤخر بدوره المحاولات التي تبذل لتكوين رأي عام وتكوين تنظيمات أو مؤسسات تجعل الجماهير على

(١) المصدر سابق نفسه . ص ٩٣.

صلة ببعضها، وبالرغم من هذا تعتبر الجماعات غير التقليدية التي نجحت في أن تظهر ذات أهمية كبيرة للصحافة الموجودة أياً كأن نوعها. فحينما لا تتوافر جماعات خاصة حضرية، تلعب الحكومات دوراً كبيراً في تطوير وسائل الإعلام الحديثة وتمويلها. ويرجع السبب إلى حد ما إلى مشكلة التكاليف في أغلب المجتمعات النامية تتطلع إلى أنشاء وسائل إعلام حديثة تقوم بالمعاونة في نشر التعليم والتطوير الاقتصادي. بالإضافة إلى هذا، تعتبر بعض الحكومات الخدمات الإعلامية أدوات لتقوية سلطاتها ولذلك قد تعمل على تقييد المشروعات الخاصة في هذا المجال . لذلك ينتهي الحال في أغلب الأحوال في دول العالم الثالث بقيام الحكومات بإدارة وسائل الإعلام الأساسية[١].

فكيف إذا كأن الأنفاق الحكومي على الصحافة سيحل ضعف مشاكل تأخر تلك الصحافة في الدول النامية إلا أنه لن يحل مشكلة احتمال تطور صحافة مستقلة وغير حزبية في تلك الدول . ومن أهم مشاكل الإعلام في المجتمع التقليدي يرجع إلى عدم وجود قائمين بالاتصال متخصصين . فعملية الاتصال في المجتمعات التقليدية تعتمد على أفراد يؤدون أعمالاً اجتماعية أخرى على العكس من ذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الحديث ليست فقط منفصلة و مستقلة إلى حد ما عن العمليات الاجتماعية والسياسية الأخرى ولكنها تشكل صناعة متميزة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي .

نخلص إلى أن انفصال نظام الإعلام الحديث عن التقليدي في الدول النامية، فأن هناك اختلافات أخرى في قدر المعلومات الموجودة في مختلف المجتمعات، وفي السرعة التي تنتقل بها الوسائل الإعلامية، وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات . وفي نظم الإعلام الحديثة والتقليدية والانتقالية فنظام الإعلام الحديث قادر على إرسال قدر هائل من الرسائل الإعلامية المتماثلة لجمهور كبير، وعلى العكس النظام التقليدي يستطيع أن ينقل فقط قدراً محدوداً جداً من المعلومات كذلك نسبة انتقال المعلومات والأخبار.

(١) فتحي الابياري – نحو أعلام دولي جديد – دراسات إعلامية معاصرة – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة –١٩٨٨م ص(٢٧).

خاتمة

تأتي خاتمة الدراسة إلى أن الإعلام من خلال وسائله وتأثيره لابد وأن يكون إيجابياً يصب في اتجاه خدمة الدولة على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي ولا بد أن يكون تكريس الجهد منصباً نحو خلق قوة داخلية للدولة من خلال التنمية والتطور على المستوى الداخلي وتحقيق الرفاهية ومن ثم الاستقرار السياسي داخل حدود الدولة حتى تكون عضو فعال في المنظومة الإقليمية أو الدولية إلا أننا نلاحظ ضعف أو انعدام هذا الدور على مستوى بعض دول العالم الثالث بشكل عام من خلال الجوانب والأبعاد التي تحكم أركان الدولة .

فمن خلال البعد السياسي نجد أن قادة الدول داخلياً ولخلق وضع مستقر لهم داخل السلطة يتم حجب جزء كبير من المعلومات والبيانات والمعلومات عن المواطن أو أبعاد الناس عن ما يدور بالتركيز على الجوانب الترفيهية لاتلهائهم عن الحقائق وعدم إشراكهم ونجد أن الإعلام من خلال وسائل الاتصال يقوم بالدور الديناميكي في تحقيق التطور واستمرار المجتمع الحديث .

أن تعرض الأفراد لوسائل الإعلام له بعض التأثيرات المباشرة كما أن وجود نظام الاتصال نفسه له بعض التأثيرات الأساسية فمن التغييرات المباشرة للتعرض التأثير على الاهتمام والمعلومات والأذواق والصور الذهنية في حين التغييرات التي تطرأ على المهارات وا تجاهات لا ينتظر أن تحققها وسائل الإعلام وهي تعمل وحدها كذلك لا ينتظر أن تنجح وسائل الإعلام في تغيير السلوك وحدها ، بل يتوقف ذلك ضمن أشياء أخرى على فاعلية التنظيم السياسي الموجود في المجتمع ، ولكن بعض التغييرات التي تساعد عملية التحضر ستحدث بتطور وسائل الإعلام ، سواء وجد في المجتمع تنظيم سياسي قوي أم لم يوجد والتغييرات التي ستحدثها وسائل الإعلام في هذه الحالة هي تغييرات في درجة الاهتمام .

من خلال هذه الدراسة نستنتج الآتي :

١. أن انفصال نظام الإعلام الحديث عن التقليدي في الدول النامية ، فأن هناك اختلافات أخرى في قدر المعلومات الموجودة في مختلف المجتمعات ، وفي السرعة التي تنتقل بها الوسائل الإعلامية ، وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات .

٢. و في نظم الإعلام الحديثة والتقليدية والانتقالية فنظام الإعلام الحديث قادر على إرسال قدر هائل من الرسائل الإعلامية المتماثلة لجمهور كبير مما يسهل معها المشاركة الحقيقة للمواطنين.

٣. وعلى العكس في النظام التقليدي يستطيع أن ينقل فقط قدراً محدوداً جداً من المعلومات كذلك نسبة انتقال المعلومات والأخبار مما يؤدي بدوره إلى نشر الشائعات مما يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي و المجتمعي وخاصة وأن دول العالم الثالث تعاني من تدني مستويات التعليم وتفشي الجهل والأمية .

٤. وأن الإعلام لا يؤثر بشكل كبير في القرارات السياسية في دول العالم الثالث ، كما هو الحال في الدول المتقدمة وذات الأنظمة المدنية الراسخة .

٥. ومن أهم مشاكل الإعلام في المجتمع التقليدي يرجع إلى عدم وجود قائمين بالاتصال متخصصين . فعملية الاتصال في المجتمعات التقليدية تعتمد على أفراد يؤدون أعمالاً اجتماعية أخرى على العكس من ذلك فوسائل الإعلام الجماهيرية في النظام الحديث ليست فقط منفصلة ومستقلة إلى حد ما عن العمليات الاجتماعية والسياسية الأخرى و لكنها تشكل صناعة متميزة بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي.

٦. الإمكانيات المحدودة للنظم الإعلامية الفرعية في دول النامية وعدم قدرتها على منح أو تقديم المعلومات الملائمة في المعلومات الكثيرة التي تنشرها وسائل الإعلام يخلق عدم توازن في المجتمعات الانتقالية وينشأ عدم التوازن هذا بسبب أنها تعاني من مشكلة ربط أو إدماج عناصر الثقافة العالمية بالمشاعر والأساليب المحلية ، لكن

الآن عليها أن تعمل أيضاً وهي تعتنق فكرة غير دقيقة أو صورة غير كاملة إلى حد ما عن الأساليب والمشاعر المحلية .

التوصيات :

وتوصي الدراسة من خلال النتائج التي توصلت بالاتي :

١. إصلاح العلاقات القائمة بين المؤسسات وبين وسائل الإعلام فيتعدد الذين يتشاركون وسائل الإعلام بانتظام بسيط وتعم فائدة نشر الخبر وتصح المشاركة السياسية وتقل الشائعات .

٢. تسهيلات الدولة ومؤسساتها السياسية من بناء وسائل إعلام قوية يؤدي بدوره إلى محاولات التي تبذل لتكوين رأي عام وتكوين تنظيمات أو مؤسسات تجعل الجماهير على صلة ببعضها .

٣. اختيار المواد الإعلامية من وسائل الإعلام الأجنبية بطريقة منتقاة و يراعي هذا الاختيار مدى مناسبة أو ملائمة المواد التي تنتقل لظروف كل بيئة حتى لا يكون تأثيرها سلباً على المجتمعات في مرحلة التشكل أو الانتقال .

٤. إذا كانت الدولة تريد نشر الشعور بالشخصية القومية يجب نشر التعليم وتخفيض نسبة الجهل.

٥. إذا كانت الدولة ترغب في تطوير الاقتصاد وفي تعبئة الجميع سياسياً فيجب أن تجد وسيلة لتضمن أن الأفكار التي تنقلها وسائل الإعلام تستطيع الوسائل التقليدية نقلها .

٦. تكمل الوسائل التقليدية الوسائل الحديثة بدلاً من أن يعمل كل نظام بجانب النظام الآخر ومنفصلاً عنه أي يجب الربط بين النظامين بحيث يكمل كل منهما الآخر .

المصادر والمراجع

الكتب العربية :

١. إبراهيم الدقدقي –نظرة في إعلام العالم الثالث من خلال الأنظمة الإذاعية في الدول النامية – مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي –دون دار –١٩٨٦م.

٢. إسماعيل صبري عبدا لله – نحو نظام اقتصادي عالمي جديد – القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٩٧٦م.

٣. سيد محمد سادات الشنقيطي – العلام الإسلامي المفهوم و الخصائص – المسلم للتوزيع و النشر –الرياض–ب ت .

٤. جيهان احمد رشتي – الأسس النظرية لنظرية الإعلام – دار الفكر العربي –القاهرة – ١٩٧٨م.

٥. محمد على العوينى –الإعلام السياسي العربي المعاصر – الطبعة الأولى –مكتبة الانجلومصرية – القاهرة –١٩٨٥م .

٦. محمد مصالحة – السياسية الإعلامية الاتصالية في الوطن العربي – لندن – دار الشروق – ١٩٨٦م .

٧. محمد الخدعان –وسائل الإعلام و علاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام –رسالة مقدمة لكلية الدعوة و الإعلام بالرياض –١٩٩٦م.

٨. فتحي الابياري – نحو أعلام دولي جديد – دراسات إعلامية معاصرة – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة –١٩٨٨م.

٩. ليلي عبد المجيد – سياسات الاتصال وتشريعاته في العالم الثالث تقديم خليل صابات – الطابعي – العربي للطبع – والنشر والتوزيع – القاهرة – د.ت.

الكتب الانجليزية المترجمة :

١٠. فرسيس بال – ترجمة حسين العودات – مراجعة و إشراف زكي الجابر و ثريا متولي –وسائل الإعلام و الدول النامية – المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم – إدارة الإعلام – ١٩٨٢م .

١١. جون مارتن –نظم الإعلام المقارنة – الدار الدولية للنشر و التوزيع –مصر –الطبعة العربية الأولى –١٩٩١م .

١٢. شون ماكبيرد وأخرون – أصوات متعددة وعالم واحد – الاتصال والمجتمع اليوم وغدا – الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨١م .

١٣. وليم إيه رو– الصحافة العربية – الإعلام الإخباري و عجلة السياسة في العالم العربي – ترجمة د.موسى الكيلاني –مركز الكتاب الأردني – عمان ١٩٨٩م .

كتب انجليزية :

14 - Harold lass well (the structure & Function of Communication In Perspectives Or Mass Communications -Ed warren Aqee- PH AUT and E, Emery (New York- Harped, Raw , P 9 1982 .

15 - Nile J.Snelser- Mechanism Of Change And Adjustment To Change Industrialization and Society , In Bert F , Hoselitz and Wilbert E.Moor (ed) Mouton . UNICCO, 1966-P.P(4344-) .

محاضرات وندوات وورش علمية :

١٤. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الإعلام العربي – دورية الدراسة الإعلامية و العربية – السنة الثانية – العدد الأول – تونس – ١٩٨١.

١٥. محمد الغزالي –النظرة الإسلامية في الإعلام والعلاقات الإنسانية –بحث مقدم الى مؤتمر الثالث لمنظمة الندوة العالمية للشباب الإسلامي ١٩٧٩م.

المجلات و الدوريات :

١٦. برهان غليون – تكوين الجماعة الوطنية – أو حول الوحدة الوطنية – المستقبل العربي (٦) ١٩٩٦م – الوحدة بيروت.

١٧. محمد على العوينى – القرار السياسي واحد مالات الصواب والخطأ – الجمهورية ١٩٧٥/١٠/٥م العمود الثالث.

١٨. مصطفى المعموري – النظام الإعلامي الجديد سلسلة عالم المعرفة –٩٤م الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٥م.

١٩. يحي أبوبكر وآخرون – تطوير الإعلام في الدول العربية – الاحتياجات والأولويات – تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري – رقم ٩٠.